

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٦

بشأن الموافقة على بروتوكول تبادل السلع والمحضر الملحقي به
بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية
بنجلاديش الشعبية الموقع عليهما في القاهرة
بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٧٥

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛
وعلى موافقة مجلس الشعب ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

الموافقة على بروتوكول تبادل السلع والمحضر الملحقي به بين حكومة جمهورية
مصر العربية وحكومة جمهورية بنجلاديش الشعبية الموقع عليهما في القاهرة
بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٧٥ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ما

صدر براسة الجمهورية في ١١ جمادى الأول سنة ١٢٩٦ (١١ مايو سنة ١٩٧٦)

أئور السادات

بروتوكول

بشأن تبادل السلع

بين جمهورية مصر العربية

وجمهورية بنجلاديش الشعبية

إشارة إلى المادة الخامسة من الاتفاق التجاري بين جمهورية مصر
العربية وجمهورية بنجلاديش الشعبية الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٢ يوليه
سنة ١٩٧٤ وطبقاً لما أصررت عنه اجتماعات اللجنة المشتركة التي عقدت
في بنجلاديش في الفترة من ١٢/٢٥ ١٩٧٥ إلى ١٢/٢٧ ١٩٧٥ ، بأد
حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية بنجلاديش الشعبية ة
اتفاقاً على ما يلي :

وزارة الخارجية

قرار

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهوري رقم ٤٣٩ لسنة ١٩٧٦ الصادر بتاريخ
١١ مايو ١٩٧٦ بشأن الموافقة على خطة العمل بين حكومة جمهورية مصر
العربية وبرنامج الغذاء العالمي التابع لمنظمة الأغذية والزراعة بجهة الأمم
المتحدة بشأن مساعدة برنامج الغذاء العالمي لمشروع التنمية الزراعية من طريق
الصرف المقطعي بالوجه القبلي (مشروع جمهورية مصر العربية ٢١٨٤)
والموقعة في القاهرة بتاريخ ٧ فبراير ١٩٧٦ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٢ يونيو سنة ١٩٧٦ ؛

قرر :

مادة وحيدة : تنشر في الجريدة الرسمية خطة العمل بين حكومة جمهورية
مصر العربية وبرنامج الغذاء العالمي التابع لمنظمة الأغذية والزراعة بجهة
الأمم المتحدة بشأن مساعدة برنامج الغذاء العالمي لمشروع التنمية الزراعية
عن طريق الصرف المقطعي بالوجه القبلي (مشروع جمهورية مصر العربية
٢١٨٤) والموقعة في القاهرة بتاريخ ٧ فبراير ١٩٧٦ ويعمل بها اعتباراً من
أول يناير ١٩٧٦

(١٢ يوليه سنة ١٩٧٦) (١٢ ربى سنة ١٢٩٦)

إسماعيل فهمي

(مادة ٦)

اتفاق الجانبان على أن اجتماع اللجنة المشتركة المقرب سوف يعقد في القاهرة في شهر ديسمبر سنة ١٩٧٦ وذلك لرسم خطة التجارة لعام ١٩٧٧ حرر ووقع في داكار في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٧٥ من نسختين أصلتين باللغة الإنجليزية كل منها ذات صفة رسمية متساوية .

عن حكومة جمهورية مصر العربية عن حكومة جمهورية بنجلاديش الشعبية

أحمد طلعت شكري النحال م. بورال اسلام

(القائمة (أ))

الصادرات من جمهورية مصر العربية إلى جمهورية بنجلاديش الشعبية	رقم سلسل	اسم البند	القيمة (بلايين الجنيهات الاسترلينية)
(١) قطن خام	١	قطن خام	١,٥٠٠
(٢) غزل قطن (من الفرطليا)	٢	غزل قطن (من الفرطليا)	٢,٠٠٠
(٣) حديد زهر	٣	حديد زهر	١,٦٠٧
(٤) فوسيات صخرى	٤	فوسيات صخرى	١,٠٠٠
المجموع			٦,١٠٧

(القائمة (ب))

صادرات من جمهورية بنجلاديش الشعبية إلى جمهورية مصر العربية	رقم سلسل	اسم البند	القيمة (بلايين الجنيهات الاسترلينية)
(١) سرح من البروتوكول الأول (تحت التسوية النهائية بعرفة البنك المعنية)	١	يعرفة البنك المعنية)	٢,١٣٢٨١
(٢) جوت خام	٢	جوت خام	١,١٠٧
(٣) جوت مصنوع	٣	جوت مصنوع	١,٧٥٠
(٤) شاي	٤	شاي	١,٣٥١
(٥) ورق صحف وورق	٥	ورق صحف وورق	١,٠٠٠
المجموع			٦,١٠٧

* البند رقم (١) مرسل من البروتوكول الأول مقابل صادرات بنجلاديش إلى مصر .

(مادة ١)

١ - تقوم حكومة جمهورية مصر العربية بتصدير السلع المحددة قيمتها في القائمة (أ) الملحقة إلى جمهورية بنجلاديش الشعبية خلال الفترة من أول يناير سنة ١٩٧٦ إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٦

٢ - تقوم حكومة جمهورية بنجلاديش الشعبية بتصدير السلع المحددة بقيمتها في القائمة (ب) الملحقة إلى جمهورية مصر العربية خلال الفترة من أول يناير سنة ١٩٧٦ إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٦

٣ - تكون القائمتان (أ) ، (ب) جزءا لا يتجزأ من هذا البروتوكول .

(مادة ٢)

١ - يقوم البنك المركزي المصري بصفته وكلا عن حكومة جمهورية مصر العربية ، وبنك أجراي أو أي بنك تجاري آخر يحمله بنك بنجلاديش لهذا الفرض بصفته وكلا من حكومة جمهورية بنجلاديش الشعبية بمنع كل منها البنك الآخر تسهيلات ائتمانية بدون فوائد قيمتها ٣٠٪ . وذلك بعد انصراف قيمة الساعي المرتبطة في كل من قائمه الاستيراد المرفقين .

(مادة ٣)

يعتبر اتفاق كل من البنك المركزي المصري وبنك أجراي داكا أو أي بنك تجاري آخر يحمله بنك بنجلاديش بشأن الترتيبات الفنية الازمة لسريان هذا البروتوكول بشكل فعال .

(مادة ٤)

في حالة تغير قيمة الجنيه الاسترليني بالنسبة للذهب (الجنيه الاسترليني الواحد = ٢,١٣٢٨١ جراما من الذهب الخام حاليا) خلال سريان هذا البروتوكول ، فسيجتمع الطرفان لمناقشة أثر مثل هذا التغير والاتفاق على اللبادئ والتي يمكن تعليقها لتعديل أرصدة الحسابات التي تم الدفعات من طريقها وكذلك الأرصدة المتعلقة الخاصة بالعقود السارية وذلك لازالة الخسارة المالية قد تحدث ويعملها أي من الطرفين في هذا الشأن .

(مادة ٥)

لسرى هذا البروتوكول اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٧٦

شك

وزارة الخارجية

قرار

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٤٤٢ لسنة ١٩٧٦ الصادر بتاريخ ١٩٧٦/٥/١١ بشأن المواقف على بروتوكول تبادل السلع والمحضر المتعلق بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية بولندا الشعبية والموقعة عليها في القاهرة بتاريخ ٢٧ ديسمبر ١٩٧٦ وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٧٦/٦/٢٢ :

قرار :

مادة وحيدة : ينشر في الجريدة الرسمية بروتوكول تبادل السلع والمحضر المتعلق بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية بولندا الشعبية والموقعة عليها في القاهرة بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٢٧ ويصل به اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٧.

تحريف رقم ١٣ دسمبر ١٩٧٦ (١١ يوليه ١٩٧٧)

اسمهاعيل فهمي

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٤٣ لسنة ١٩٧٦

بشأن المواقف على الكتاب التبادل بشأن نظام التجارة بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية بولندا الشعبية والموقع في كولومبو بتاريخ ١٩٧٦/١/٦

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور،
وعلى موافقة مجلس الشعب :

قرار :

(مادة وحيدة)

المواقف على الكتاب التبادل بشأن نظام التجارة بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية بولندا الشعبية والموقع في كولومبو بتاريخ ١٩٧٦/١/٦، وذلك مع الحفظ بشرط التصديق ما

صدر بزيارة الجمهورية في ١١ جمادى الأولى سنة ١٩٩٢ (١١ مايو سنة ١٩٧٦)

أشرف السادات

كولومبو بتاريخ ١٩٧٦

صاحب السعادة

خلال المحادثات التي دارت بين وفدي جمهورية سريلانكا وجمهورية مصر العربية في ٥ ، ٦ يناير سنة ١٩٧٦ تم الإتفاق على أنه إنذاه من أول يناير سنة ١٩٧٧ تكون التجارة بين البلدين بالعملات الحرة القابلة للتحويل، وبهذا التفاوض على إبرام اتفاق تجاري جديد بين البلدين يتضمن هذا المبدأ الأساسي عاليه .

وأتشرف بأن أجمل أناساً توصلنا في إطار الإتفاق التجاري الموقع في ٨ نوفمبر سنة ١٩٦٦ إلى التفاهم الشامل بالنسبة للفترة الانتقالية مدتها سنة واحدة تنتهي في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٦

١ - وخلال الفترة من أول يناير سنة ١٩٧٦ إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٦ سيسعى كل من الجانبين أن يسترى من الجانب الآخر السلع المدرجة بالقائمتين المرفقتين :

القائمة (أ) وتبين صادرات جمهورية مصر العربية إلى جمهورية سريلانكا.

القائمة (ب) وتبين صادرات جمهورية سريلانكا إلى جمهورية مصر العربية .

٢ - ومن أجل تيسير شحن البضائع وتوسيع نطاق التجارة بين البلدين تم الإتفاق على أن تعاون الخطوط الوطنية الملائحة للبلدين المشاركة في شحن البضائع المصدرة والمستوردة والتي يكون منشؤها أى من البلدين .

٣ - سوف لا يسمح بتصدير السلع المشتراء طبقاً لهذه الترتيبات إلى دولة ثالثة لم يوافق على خلاف ذلك كل من البلدين .

٤ - يقوم كل من البنك المركزي المصري بصفته وكلاً عن حكومة جمهورية مصر العربية وبذلك سيلان المركزي بصفته وكلاً عن حكومة جمهورية سريلانكا بمنع تسوييات إتمامية متساوية بدون قراره تصل إلى ثلاثة وخمسون ألف جنيه استرلينيا (٣٥٠,٠٠ جنيه استرليني) وذلك لسداد المدفوغات المتعلقة بالسلع المتساوية المذكورة في القائمتين المتوجهة بهما بعالية وكذلك بالتفصيل الأخرى المتعلقة بها (مثل التأمين والعمولات . . . الخ) باستثناء مصاريف الشحن إلا إذا كانت منضمة في أسعار السلع الموردة ، ويمكن زيادة حد المديونية هذه مترافقاً بغيره ذلك ، وتم هذه الزيادة باتفاق ثانٍ بين البنكين المركزيين .